

وهذا هو التامه والمعنى انه لا يفصح بالمتاخر والرتب
 العاليه الامن كانت له سياده ولا يشي صاحب المعنى
 والفضل من غيره وضله له الاصحاب هدي اي امتنا
 ومذهب الاخفش ان اي فالأخفش فصل وما
 قبله من الطرفين لم يفصله فعند الم لا يجوز اقامة
 غير المفعول به مقام الفاعل عند وجود المفعول به
 مطلقا سواء تقدم او تاخر وعند الكوفيين يجوز
 اقامة غيره مقام الفاعل مع وجوده مطلقا تقدم او
 تاخر وما عند الاخفش في فصل بقوله ان تقدم
 غير المفعول به عليه مع وجوده جازا فاما مذكرك الغير
 والاشعي اقامة المفعول به وباتفاقه ان جار
 ويجوز متعلقه بينوب وفرد في تحقيقه وينوب
 فعل مضارع والثاني فاعله مرفوع بضمه بقدره
 على ايا العذرة منع من ظهورها اشغل ومن باب
 جار مجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني وكسي
 مضاف اليه مجرور كسح مقدح منع من ظهورها
 تكون الحكاية وفيما جار مجرور متعلق بيسرب
 والاساس مبتدأ والما مضاف اليه وامن فعل ماض
 وناعله مستتر عايد على الاساس والجملة معي محمل
 رفع خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر صلة للمبتدأ
 لاكتلاها من الاعراب والتقدير سير وقد يتنوب المفعول

الثاني

الثاني عن الفاعل حاله كون الثاني من باب كسي
 واعطي باتفاق في التركيب الذي امنه الالباس وفيه
 وكنت المنع عن المفعول الاول لدخوله في قولهم
 تقدم ينوب مفعول به عن فاعل انز وحاصل
 المعنى ان المفعول الثاني من باب كسي واعطي يصح
 وقوعه فاما من باب الفاعل باتفاق في كل تركيب
 من التركيب الا في تركيب لم يومن الالتباس فيه
 فيمتنع وقوعه فيه فاما من باب الفاعل ومراد
 بقوله من باب كسي واعطي فراده به ما ليس الثاني
 من المفعولين في خبر عن الاول في الاصل وضبطه
 بعضهم بقوله ان يكون المفعول الثاني فيه غير
 المفعول الاول ام معاير له وهو ظاهر ايضا
 فاما ان يكون من باب اعطي ان اراد ان يكون
 قولهم من باب كسي ليس قيدا بل مثله باب اعطي
 اقامة الاول متعاين فيما تقدم عند قوله
 ينوب مفعول به عن فاعل انز ولم يذكر هنا او
 يقال انه ذكر هنا ايضا لانه قيد بالثاني في فهمه
 ان الاول مجرور اقامته بالاولى ونحو ان بذكره مزاحة
 في موضعين لكل من هذا الم يحصل ان اسم
 الاشارة واجم يجوز اقامة الثاني ونحوه فان حصل
 ليس اعني بالجملة الثاني فتقول اعطي زيد عمرا